



مكافحة الفساد في الجزائر ترحيب بتوجس

بواسطة أحمد مرواني

يوليو
متوفر أيضًا باللغات:
English

عن المؤلفين

أحمد مرواني

أحمد مرواني هو صحفي جزائري وهو أحد المساهمين في منتدى فكرة



تحليل موجز

أدت الحملة التي قامت بها الحكومة الانتقالية الجزائرية مؤخراً إلى القبض على عدد من كبار المسؤولين البارزين من عهد بوتفليقة وتوجيه عدة تهم لهم تتعلق بالفساد في محكمة سيدي محمد الابتدائية في الجزائر العاصمة وفي حين أن الفساد الممنهج كان يمثل أحد أبرز القضايا التي غذت حركة الاحتجاج الأخيرة في الجزائر إلا أن الأسئلة المتعلقة بالدوافع الكامنة وراء حملة الاعتقالات ساهمت في إضعاف ثقة الجمهور في النظام سياسي والاقتصادي المبهمة كما أن هناك مخاوف من تسييس جهود مكافحة الفساد والتي قد تؤدي إلى تغذية وتمكين اقتصاد الظل والتضحية بالاستثمار طويل الأجل والنمو المطرد في الجزائر

ساهم أيضا الغموض بشأن مستقبل القيادة السياسية للبلاد إلى إطالة الأزمة الاقتصادية في الجزائر وفرض قيوداً كبيرة على النمو الاقتصادي والتنمية والاستثمار الأجنبي وعلى الرغم من أن الجزائر تعتبر من الدول النفطية الغنية التي سجلت عائدات مالية كبيرة من الجباية النفطية برقم تجاوز الألف مليار دولار إلا أن هذا الثراء لم يسمح للجزائر من أن تنتشل نفسها من دائرة التخلف والتبعية أضف إلى ذلك أعاق العزلة الاقتصادية للجزائر واعتمادها على النفط قدرة الحكومة على توفير الخدمات الضرورية للمواطنين مما أدى إلى تدهور مستوى المعيشة وانعدام ثقة الجماهير في المؤسسات الحكومية على نطاق واسع

هذا الواقع رصدته العديد من التقارير الدولية التي أشارت إلى تفشي الفساد في الجزائر وانعدام الثقة في المؤسسات الحكومية حيث وضع آخر تقرير لـ "منظمة الشفافية العالمية" حول مؤشر الفساد العالمي للعام 2018 الجزائر في المرتبة 105 من أصل 180 دولة كما أن استطلاع الياروميتر العربي - وهو مشروع بحثي تم تنظيمه بالشراكة مع جامعة برينستون وجامعة ميشيغان ومبادرة الإصلاح العربي- توصل إلى أن نحو 32 بالمائة من الجزائريون يثقون في الحكومة في حين لا يحظى مجلس النواب سوى بثقة 18 بالمائة من مجموعة الجزائريين بينما المؤسسة الوحيدة التي يثق فيها غالبية الجزائريين هي الجيش بنسبة 74 بالمائة

دفع فقدان الثقة في المؤسسات العامة وتفشي الفساد الممنهج الجزائريين إلى الخروج للتظاهر في مسيرات حاشدة أدت إلى استقالة بوتفليقة وهو ما أصبح يطلق عليه بـ "حراك 22 فبراير". ورغم أن السلطات الجزائرية في عهد بوتفليقة كانت دائما ما تسارع للتحقيق في دقة التقارير الدولية التي تتحدث عن استشراء الفساد في البلاد لكن ما حدث في الثاني إبريل /نيسان الماضي كان سابقة في تاريخ البلاد حينما أصدر الجيش بيانا شديد اللهجة وصف فيه محيط الرئيس بوتفليقة بـ "العصابة" التي تمكنت من تكوين ثروات طائلة بطرق غير شرعية وفي وقت قصير دون رقيب ولا حسيب مستغلة قريبا من بعض مراكز القرار المشبوهة وأشار إلى أن هذه "العصابة" تحاول هذه الأيام تهريب هذه الأموال المنهوبة والفرار إلى الخارج

بيان الجيش أعقبه حملة اعتقالات واسعة طالت رجال بوتفليقة والمقربون منه فمنذ مجيء الرئيس بوتفليقة للحكم عام 1999 شهدت الجزائر صعود الآلاف من أصحاب الملايين وكثير منهم يشتبه على نطاق واسع في أنهم حققوا ثرواتهم من خلال أساليب مشكوك

فيها وقد شملت حملة الاعتقالات رجل الأعمال علي حداد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات وهو أكبر تجمع لرجال الأعمال والممول الرئيسي لحملات بوتفليقة الانتخابية

كما تم اعتقال شخصيات أخرى أبرزها إسعد يراب الذي يعدُّ أغنى رجل في الجزائر بثروة تفوق الثلاث مليارات دولار ويعد أحد المعارضين لحكم بوتفليقة مما يجعل اعتقاله ملحوظاً بشكل خاص إلى جانب اعتقال بعض أعضاء عائلة "الإخوة كونياف" وهي العائلة المقررة جدا من الرئيس بوتفليقة ووجهت لهم تهم الاستفادة من امتيازات وقروض كبيرة دون ضمانات إلى جانب إجراء تحويلات مالية مشبوهة وتهريب أموال معتبرة من العملة الصعبة نحو الخارج بطرق غير قانونية من بينها تضخيم الفواتير

لم يقتصر مسلسل الاعتقالات فقط على رجال الأعمال بل طال حتى الفاسدين السياسيين حيث تشهد محكمة سيدي محمد بوسط العاصمة الجزائر منذ أيام إحالة العديد من الوزراء والشخصيات البارزة على قاضي التحقيق بتهم فساد وأبرز تلك الشخصيات رئيسي الحكومة السابقين عبد المالك سلال و أحمد أويحي هذا الأخير الذي تم استدعاؤه رفقة وزير المالية الحالي محمد لوكال للتباحث معه في قضايا فساد

ورغم أن الجزائريون رحبوا بمحاكمة رموز نظام بوتفليقة الفاسدين وهي الخطوة التي تماهت مع مطالب الحراك الذي رفع منذ بدايته شعار مكافحة الفاسدين واسترجاع الأموال المنهوبة إلا أن ثمة مخاوف كبيرة من تحول هذه الحملة إلى وسيلة لتصفية الحسابات داخل أجنحة النظام الحاكم من خلال آلية العدالة الانتقائية والتي تمس أسماء بعينها دون غيرها ومن أجل صرف الأنظار عن المطلب الأساس للجزائريين وهو التغيير الجذري لنظام الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة

اتسمت جهود مكافحة الفساد في الجزائر بتاريخ حافل من الاستعراض فعلى الرغم من أن الدولة قد أنشأت سابقا عدة أجهزة لمكافحة الفساد إلا أنها عجزت بالفعل عن محاربة الظاهرة وتحولت إلى هيئات صورية لا دور ولا آليات رقابية وتشريعية كما فشلت "حملة الأيادي النظيفة" التي أطلقتها الحكومة سابقا لمكافحة الفساد والسبب في ذلك عدم استقلالية القضاء وعدم قدرة القضاة على تحريك دعاوى القضائية إلا بإيعاز من طرف السلطة التنفيذية المتمثلة في الرئيس وأعضاء الحكومة

ورغم أن الحراك الشعبي قد دعى إلى إزالة بعض الحواجز التي تعيق جهود مكافحة الفساد المنصوص عليها في النظام القضائي في البلاد بما في ذلك إحالة بعض من رموزه للقضاء وتعهد الجيش بتحرر القضاء من الإملاءات الفوقية والعدالة بالهاتف إلا أن إحالة هؤلاء الرموز للقضاء تم بشكل انتقائي حيث لا يزال بعض رموز النظام في السلطة وهو ما أثار قلق الجزائريين حول فاعلية حملة مكافحة الفساد

لذلك فإن نجاح حملة مكافحة الفساد مشروط بالاستجابة الكاملة لمطالب الحراك برحيل كل رموز نظام بوتفليقة بداية بالرئيس المؤقت الحالي عبد القادر بن صالح مروراً برئيس البرلمان معاذ بوشارب وانتهاءً برئيس الحكومة الحالية التي يرأسها الوزير نور الدين بدوي ولن يتسنى للجزائريين استعادة ثقتهم في جهود مكافحة الفساد التي تتبناها الحكومة إلا بتأسيس نظام سياسي جديد يحظى بالشرعية لدى الجزائريين كما يجب إنشاء هيئة مستقلة لتنظيم الانتخابات ومراجعة القانون الانتخابي بشكل يساهم في نزاهة العملية الانتخابية وبمجرد أن يستعيد الشعب ثقته في الحكومة يجب على تلك الحكومة أن تعمل على إصلاح المجالس البلدية والولائية ومجالس الولايات المختلفة ومساعدة الجزائريين على انتخاب سياسيين محليين جدد يحظون بدعم الشعب

ومع ذلك يبشر المناخ السياسي الحالي في الجزائر بالخير فمن خلال إجراء انتخابات مستقلة حقا تساهم في تحقيق العدل ستتمكن السلطة التشريعية من أداء مهامها في مراقبة الحكومة ومساءلتها وفى حال فشلت جهود تشكيل حكومة جديدة سيظل الجزائريون غير مقتنعين بحدوث انتقال ديمقراطي حقيقي يساهم في إنهاء عصر الفساد الطويل الذي شاب السياسة الجزائرية ❖



عرض / طباعة ملف "بي.دي. إف"

شارك على مواقع التواصل الاجتماعي



تنبيهات البريد الإلكتروني



خبراء في القضية / المنطقة

BRIEF ANALYSIS

Muqawama Propaganda Around the Al-Tanf Attack

//

◆
Crispin Smith



ARTICLES & TESTIMONY

Discordance in the Iran Threat Network in Iraq: Militia Competition and Rivalry

//

◆
Michael Knights ,
Crispin Smith ,
Hamdi Malik

BRIEF ANALYSIS

Iraqi Militias Show Off Iranian Anti-Air Missile

//

◆
Michael Knights

ابق على اطلاع

سجل لتلقي الاشعارات بالبريد
الالكتروني



19th Street NW – Suite 500 1111
Washington D.C. 20036
Tel: 202-452-0650
Fax: 202-223-5364

[الاتصال بالمعهد](#)
[غرفة الصحافة](#)
[Subscribe](#)

Fikra Forum is an initiative of the Washington Institute for Near East Policy. The views expressed by Fikra Forum contributors are the personal views of the individual authors, and are not necessarily endorsed by the Institute, its staff, Board of Directors, or Board of Advisors.

منتدى فكرة هو مبادرة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى والآراء التي يطرحها مساهمي المنتدى لا يقرها المعهد بالضرورة ولا موظفيه ولا مجلس إدارته ولا مجلس مستشاريه وإنما تعبر فقط عن رأي أصحابه

المعهد هو منظمة (c)3)501 جميع التبرعات معفاة من الضرائب

